بالتعاون مع «ريفود» ضمن برنامج «افعل الخير في شهر الخير» الرمضاني

«الوطني» يتكفل بدعم 3 آلاف أسرة من ذوي الدخل المحدود

■ التركي: مستمرون في برنامجنا الخيري منذ 27 عاماً ■ العيسى: التعاون مع «الوطني» خطوة في الاتجاه الصحيح

أطلق بنك الكويت الوطني حملة «ماجلة رمضان» لدعم الأسر ذوي الدخل المحدود بالتعاون مع «ريفود»، وتستهدف الحملة مساعدة 3 آلاف عائلة من ذوي الدخل المحدود في الكويت، وهي تأتي في إطار برنامج البنك الرمضاني السنوي «افعل الخير في شهر الخير» المستمر منذ 27 عاما.

وتهدف الحملة إلى دعم العائلات المتعففة بسلة مواد غذائية واستهلاكية عالية الجودة، وهو ما يساهم في منع هدر الغذاء وإيجاد حل مناسب لشركات توزيع السلع الاستهلاكية في التخلص من المنتجات الغذائية والاستهلاكية الفائضة عن حاجة السوق، وهذا من شأنه تقليل نسبة النفايات الغذائية في المرادم ومحاولة خلق توازن بين الإنتاج والاستهلاك.

ويقوم نحو 20 متطوعا من موظفي بنك الكويت الوطني وريفود بتوزيع الحصص الغذائية والاستهلاكية على العائلات المسجلة بياناتها لدى ريفود خلال الشهر الفضيل. وتعمل ريفود مع موردين محليين لتجميع المواد الاستهلاكية الفائضة ثم توزيعها على الأسر ذوي الدخول المحدودة وفق قاعدة بيانات وشروط محددة يتم قبولهم على أساسها.

وفي هذه المناسبة، قال المدير في إدارة العلاقات العامة في بنك الكويت الوطني طلال التركي إنه بمناسبة الشهر الفضيل الذي تعودنا سنويا أن نطلق فيه برنامجنا الرمضاني «افعل الخير في شهر الخير»، نتعاون مع ريفود في حملة «ماجلة رمضان»، ونحن نرى في هذه الحملة أكثر من عمل خيري داعم للعائلات المتعففة لاسيما أنه يعمل لخدمة أهداف مجتمعية أكبر تتعلق باستدامة المجتمع واقتصاده وبيئته. نحن ندرك أثر هدر الطعام في بيئتنا ومجتمعنا لاسيما أن الهدر في الكويت يقدر بنحو مليون طن من الغذاء سنويا.

كما نوه التركي بالإدارة الكويتية الشابة لريفود والتي نجحت منذ انطلاقها في كسب ثقة المجتمع بها وبرسالتها وأهدافها الواعدة. وأضاف: تلتقي جهودنا في بنك الكويت الوطني مع ريفود في العديد من المسائل الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية والبيئية التي تصب جميعها في تلبية أهداف الاستدامة بضمانها عدم إهدار الطعام موفرة بذلك حلولا بيئية واقتصادية عدة.

وشدد التركي على أهمية الوعي المجتمعي للمضار البيئية والاجتماعية لهدر الطعام، مؤكدا الالتزام بدعم برامج مستدامة مثل إعادة التوزيع الغذائي الذي أنشأته ريفود في الكويت. وبدورها لفتت مؤسسة «ريفود» مريم العيسى إلى أن التعاون مع بنك الكويت الوطني هو خطوة في الاتجاه الصحيح، فالوطني إلى جانب تقديمه التسهيلات والإمكانيات لتحقيق أهداف الحملة، له دور فعال ومؤثر في نشر الوعي المجتمعي للقضاء على هدر الغذاء الذي في نهاية المطاف يهدف إلى حماية البيئة والسماح للأجيال المقبلة بالعيش في نظام مستدام.

وأكدت العيسى على مواصلة ريفود التزامها تجاه تعزيز التدابير والإجراءات التي تقلل من هدر المواد الغذائية والاستهلاكية، وذلك من خلال إطلاق حملات لإعادة توزيع المنتجات بالتعاون مع الموردين المحليين أو عن طريق برامج التوعية العامة والتثقيفية التي تهدف إلى تغيير السلوكيات الاجتماعية والثقافية بطريقة تقلل من تبذير الطعام.

وعبرت العيسى عن ثقتها بأن التعاون مع بنك الكويت الوطني سيثمر نتائج واعدة، فنحن نستهدف في هذه الحملة 3 آلاف أسرة كما أننا من خلال منبر بنك الكويت الوطني سيكون بإمكاننا إيصال رسالة التوعية للمجتمع إلى مستويات أكثر كفاءة وفاعلية من أجل استدامة حقيقية.

وأوضحت: بإمكان الأسر المهتمة بالاستفادة التسجيل والاشتراك في برنامج ريفود للاستفادة من السلال بشكل دوري، حيث يتم توصيل السلال إلى منازل الأسر من خلال شاحنات مبردة لحفظ جودة المنتجات وسلامتها، وهو ما يساهم في تبادل المنافع لجميع الأطراف.

وتأتي مساهمة بنك الكويت الوطني انطلاقا من التزامه بواجبه الاجتماعي ومن حرصه على أن يوسع نطاق برامجه في مجال المسؤولية الاجتماعية، حيث يشارك في توفير الدعم والمساعدة لأسر الدخل المحدود ليستقبلوا الشهر الفضيل هذا العام بطريقة مختلفة ملؤها الأمل. ويواصل بنك الكويت الوطني برامجه الاجتماعية، وذلك تعزيزا للدعم المجتمعي ومواصلة لخططه في التنمية المستدامة. وقد نجح بنك الكويت الوطني في تحقيق نتائج واضحة فيما يتعلق بجهوده في مجال الاستدامة من خلال العديد من المساهمات والمبادرات التي تغطي مختلف الجوانب الاجتماعية وفي المقدمة المجال الصحي.

وتعتبر ريفود مبادرة كويتية غير ربحية تسعى لتعزيز التدابير الوقائية من هدر الطعام، وعمل حلقة وصل بين الفائض من الشركات والمحتاجين للمواد الغذائية والاستهلاكية والمساعدة في حل مشكلة النفايات الوطنية.

مع عودة أسعار النفط لمستويات ما قبل «كورونا» فوق 60 دولاراً للبرميل

«الوطني»: توقعات بارتفاع فائض الحساب الجاري في 2021

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني ان أحدث بيانات صادرة عن بنك الكويت المركزي كشفت استمرار الحساب الجاري في تسجيل فائض خلال الربع الثالث من 2020، وذلك على الرغم من تراجعه إلى 2,5 مليار دينار (31٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل 4,2 مليارات دينار (66٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في الربع السابق. وفي الوقت الذي تحسن فيه أداء الميزان التجاري مقارنة بالربع الثاني من 2020 بدعم من ارتفاع أسعار النفط، إلا ان ذلك النمو قابله تراجع صافي إيرادات الاستثمار والتي ظلت مرتفعة مقارنة بمستوياتها التاريخية. إلا ان أسباب ارتفاع إيرادات الاستثمار خلال الربعين الأخيرين ليست واضحة تماما، وان كان من الممكن أن يعزى ذلك لارتفاع عائدات مؤسسة التأمينات الاجتماعية بعد إعادة هيكلة عملياتها لتقليل نسبة النقد لدى المؤسسة. كما يتوقع أيضا تحسن عائدات الاستثمار الخاصة باستثمارات صندوق الأجيال القادمة في الربع الثالث من 2020، خاصة بعد ان بدأت الأسواق المالية في استعادة بعض زخمها منذ بداية مارس الماضي. من جهة أخرى، بلغ صافي التدفقات الخارجية للحساب المالي 3,4 مليارات دينار، في اداء يتسق نسبيا مع المستويات المسجلة في الربع السابق.

ارتفاع فائض الحساب الجاري

وأضاف التقرير ان البيانات الأولية للأرباع الثلاثة الأولى من 2020 أظهرت انخفاض فائض الحساب الجاري إلى 6,8 مليارات دينار مقارنة بحوالي 8,3 مليارات دينار في نفس الفترة من 2019. بالرغم من ذلك، يعد هذا التراجع أقل مما كان متوقعا، ويعكس في الغالب فائضا أكبر لإيرادات الاستثمار. ومن المرجح أن يأتي فائض العام بأكمله أكبر من توقعاتنا السابقة، مما يؤكد على مرونة القطاع الخارجي الكويتي في مواجهة انخفاض أسعار النفط أوائل العام الماضي. ويتوقع استمرار ارتفاع الفائض في 2021 بشكل أكبر مع عودة أسعار النفط مرة أخرى إلى مستويات ما قبل الوباء فوق 60 دولارا للبرميل، والتي قد يقابلها ارتفاع في الواردات مع تعافي الاقتصاد.

وأوضح التقرير ان فائض الميزان التجاري السلعي في الربع الثالث من 2020 ارتفع ليصل إلى 1,4 مليار دينار مقابل 0,3 مليار دينار في الربع الثاني، إذ ارتفعت الصادرات النفطية، التي تشكل حوالي 89٪ من إجمالي الصادرات، لتصل إلى 2,8 مليار دينار على خلفية تزايد أسعار صادرات خام النفط الكويتي بنسبة 69٪ على أساس ربع سنوي إلى 43,5 دولارا للبرميل، في حين انخفض الإنتاج بنسبة 9,3٪ إلى أدنى مستوياته المسجلة في عدة سنوات وصولا إلى 2,2 مليون برميل يوميا نتيجة للالتزام باتفاقية الأوبك لخفض حصص الإنتاج. إلا انه على أساس سنوي، لا تزال صادرات النفط أقل بكثير من مستويات الربع الثالث من 2019.

من جهة أخرى، شهدت الصادرات غير النفطية (والتي تمثل نسبة 11٪ من إجمالي الصادرات) ارتفاعا ملحوظا بنسبة 59٪ وذلك على الرغم من استمرار تراجعها على أساس سنوي (-28٪ على أساس سنوي).

في المقابل، انتعشت الواردات بنسبة 6,5٪ على أساس ربع سنوي بعد انخفاضها بنسبة 17,3٪ في الربع الثاني من 2020، وذلك على الرغم من انخفاضها 19٪ على أساس سنوي. وقد يعزى هذا التحسن إلى تراجع حدة الاضطرابات التجارية وتعطل أنشطة الأعمال المرتبطة بالجائحة خلال هذا الربع. كما جاءت زيادة الواردات بصفة رئيسية نتيجة لتراجع وتيرة انخفاض السلع الاستهلاكية (التي تمثل حوالي نصف اجمالي الواردات).

من جهة أخرى، اتسع عجز حساب الخدمات في الربع الثالث من 2020، إذ وصل إلى 0,8 مليار دينار (10٪ من الناتج المحلي الإجمالي) نتيجة للارتفاع الشديد في المدفوعات المتعلقة بالسفر إلى 0,5 مليار دينار مقابل 0,1 مليار دينار في الربع الثاني، لكنه ظل أقل بكثير من مستوياته التاريخية بسبب الجائحة وعزوف الناس وعدم قدرتهم على السفر خلال تلك الفترة. كما ظل عجز حساب الخدمات ككل أقل بكثير من مستوياته التاريخية.

في ذات الوقت، ظل فائض رصيد الدخل الأساسي، الذي يشمل عائدات الاستثمار على الأصول المالية في الخارج مرتفعا للغاية وتخطى مستوياته المسجلة في الفترات السابقة، إلا انه تراجع إلى 3,3 مليارات دينار (42,5٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل 5,3 مليارات دينار في الربع الثاني. وقد ارتفع عجز الدخل الثانوي، الذي يقيس تدفقات المساعدات الخارجية وتحويلات العاملين، بمقدار 0,3 مليار دينار ليبلغ 1,4 مليار دينار، وذلك على خلفية تزايد تحويلات العاملين بنسبة 33٪ على أساس ربع سنوي.

وأشار التقرير إلى أن الحساب المالي لميزان المدفوعات، الذي يقيس المطالبات المالية أو الالتزامات المالية لغير المقيمين، سجل تدفقات خارجية صافية بقيمة 3,4 مليارات دينار (43٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، بزيادة هامشية عن الربع السابق. ويعزى هذا الارتفاع لصافي التدفقات الخارجة إلى عدة عوامل، بما في ذلك زيادة الاستثمارات الخارجية لمحفظة الأوراق المالية بمقدار 3 مليارات دينار في الربع الثالث من 2020 مقابل نموها بمستويات أقل بكثير بلغت 0,7 مليار دينار في الربع الثاني من 2020. كما ارتفعت الاستثمارات الكويتية المباشرة في الخارج إلى 0,2 مليار دينار مقابل أقل من 0,1 مليار دينار في الربع الثاني من 2020. من جهة أخرى، أدى تراجع ودائع غير المقيمين في البنوك الكويتية (بمقدار 0,3 مليار دينار في الربع الثالث من 2020، مقابل 1,3 مليار دينار في الربع السابق) إلى انخفاض صافي التدفقات النقدية للداخل.

14,6 مليار دينار الأصول الاحتياطية

قال تقرير «الوطني» ان إجمالي الأصول الاحتياطية الدولية لدى بنك الكويت المركزي ارتفع بنحو 0,7 مليار دينار في الربع الثالث من 2020 ليصل إلى 14,7 مليار دينار بنهاية سبتمبر بما يمثل حوالي 42٪ من الناتج المحلي الإجمالي أو بما يكفي لتغطية 12 شهرا من واردات السلع والخدمات. وأضاف التقرير ان البيانات الشهرية لبنك الكويت المركزي حتى ديسمبر 2020 أظهرت استقرار الأصول الاحتياطية نسبيا عند مستوى 14,6 مليار دينار.

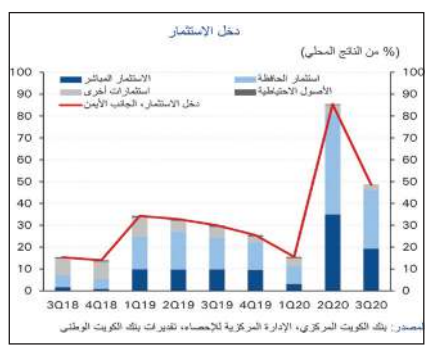

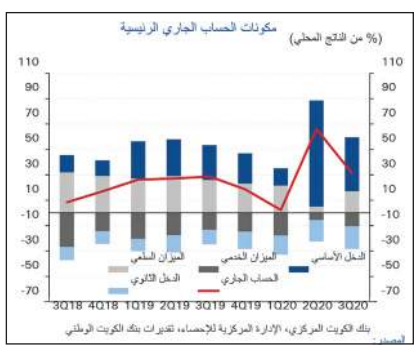

تقرير الشال

الوضع المالي للكويت.. «مزرٍ»

تطرق تقرير «الشال» إلى ردّ وزير المالية خليفة حمادة على سؤال نيابي والذي ذكر فيه أن 21٪ من مرافق شركة «المشروعات السياحية» غير مستغلة أو حولها نزاعات قضائية، ويضيف أن معظم مرافق الشركة تعاني من القدم والتهالك بما يتطلب إعادة النظر في النموذج التجاري والتشغيلي لها. وفي شؤون إدارة جائحة «كورونا»، ورغم الفريق الخلوق والمنظم القائم مباشرة على عمليات التطعيم والمعالج لإصاباتها، فشلت الكويت الصغيرة في بلوغ مستويات التطعيم لديها مستوى مرض وكان بحدود 11,5٪ من إجمالي السكان في منتصف الأسبوع الفائت. تلك النسبة في الإمارات بلغت 75٪ وللبحرين 40٪، ولقطر 22٪، ولذلك التخلف تكاليف مالية واقتصادية لا يفترض دفعها لو تمت إدارة مشروع التطعيم بكفاءة.

ويقول التقرير ان ما سبق مجرد أمثلة صغيرة وقليلة، وبعيدا عن الأزمات المزمنة مثل التعليم والنفط والفساد، وحتى الشأن السياسي، تلك تمثل نماذج على قدرات الفريق الحكومي، وهو الفريق المنوط به هذه المرة العبور الآمن ببلد لم يتعد إنجاز إدارته العامة على مدى نصف قرن من الزمن، سوى توزيع أصل النفط بعد تحويله إلى نقد.

الأمر ليس فيه خصومة سياسية أو شخصية، متطلبات الإصلاح باتت مصيرية، ومازالت ممكنة، ولكن، ليس من قبل إدارة تعجز عن فهم متطلبات إصلاح شركة. تكلفة الإصلاح الجذري باتت أعلى، وفرص نجاحه باتت أقل، ولكنه مازال ممكنا، والبداية، لابد وأن تكون بإطفاء حريق المالية العامة، ولن يتحقق ذلك من دون برنامج مالي يضمن خفضا لمستوى النفقات العامة ويضمن عدم المساس المباشر أو غير المباشر بحجم احتياطي الأجيال القادمة.

ورأى التقرير ان الوضع المالي في البلد بلغ مستوى مزريا، إلى الدرجة التي بات يردد فيها الإعلام تقرير لبنك «أوف أميركا» الأسبوع الفائت، يطمئننا بأن الكويت لن تشكو من شح السيولة حتى الربع الثالث من العام الحالي، وحتى ذلك، ليس بسبب جهد ولو متواضعا قامت به الإدارة العامة، وإنما بسبب ارتفاع مؤقت لأسعار النفط.

5,9 مليارات دينار عجز الموازنة في 11 شهراً

أشار تقرير «الشال» إلى أن جملة الإيرادات المحصلة حتى نهاية الشهر الحادي عشر من السنة المالية الحالية 2021/2020 بلغت نحو 8,86 مليارات دينار، أو أعلى بما نسبته نحو 18,1٪ عن جملة الإيرادات المقدرة للسنة المالية الحالية بكاملها والبالغة نحو 7,50 مليارات دينار، حسبما نشرته وزارة المالية في تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة لغاية نهاية فبراير 2021.

وفي التفاصيل، بلغت الإيرادات النفطية الفعلية حتى 2021/02/28 نحو 7,64 مليارات دينار أو أعلى بما نسبته نحو 35,9٪ عن مستوى الإيرادات النفطية المقدرة للسنة المالية الحالية بكاملها والبالغة نحو 5,62 مليارات دينار، وبما نسبته نحو 86,3٪ من جملة الإيرادات المحصلة. وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي نحو 41,6 دولارا للشهور الـ 11 الأولى من السنة المالية الحالية 2021/2020. وتم تحصيل ما قيمته نحو 1,213 مليار دينار إيرادات غير نفطية خلال الفترة نفسها وبمعدل شهري بلغ نحو 110,31 ملايين دينار، بينما كان المقدر في الموازنة للسنة المالية الحالية بكاملها نحو 1,87 مليار دينار، أي أن المحقق إن استمر عند هذا المستوى، فسيكون أدنى للسنة المالية الحالية بكاملها بنحو 550,54 مليون دينار عن ذلك المقدر.

وكانت اعتمادات المصروفات للسنة المالية الحالية قد قدرت بنحو 21,55 مليار دينار، وصرف فعليا ـ طبقا للنشرة ـ حتى 2021/2/28 نحو 11,78 مليار دينار وتم الالتزام بنحو 3,035 مليارات دينار وباتت في حكم المصروف، لتصبح جملة المصروفات ـ الفعلية وما في حكمها ـ نحو 14,817 مليار دينار، وبلغ المعدل الشهري للمصروفات وما في حكمها نحو 1,34 مليار دينار.

ورغم أن النشرة تذهب إلى خلاصة مؤداها أن الموازنة في نهاية الشهر الحادي عشر من السنة المالية الحالية قد سجلت عجزا بلغ نحو 5,95 مليارات دينار، إلا أننا نرغب في نشره من دون النصح باعتماده. ورقم العجز في الحساب الختامي للسنة المالية والمتبقي منها شهر واحد سوف يعتمد على الوفر في المصروفات إن تحقق.

مشروع قانون دعم وضمان تمويل البنوك.. معد بشكل مهني

أوضح تقرير «الشال» أن الحكومة تنوي تقديم مشروع قانون تحت مسمى دعم وضمان تمويل البنوك المحلية للعملاء المتضررين من تداعيات أزمة فيروس «كورونا»، ومشروع القانون من (21) مادة وهدفه الحد من التداعيات المالية والاقتصادية المحتملة جراء أزمة «كوفيد-19». والدعم والضمان المقصود ليس دعما مباشرا، وإنما جملة من المتطلبات التي تقوم بها البنوك الدائنة للمشروعات القائمة بتصنيفاتها المختلفة، ويقتصر دور الحكومة فيها على وظيفتين، الأولى هي حماية الشركات المليئة من الإفلاس بما يعنيه من وقف انتقال الأزمة إلى القطاع المصرفي، والثانية هي تعويض جزئي ومؤجل لفاقد الفائدة، أو التعثر النهائي.

ورأى التقرير أن المشروع بشكل عام يبدو معدا بشكل مهني، غرضه خفض التكلفة على المالية العامة إلى حدودها الدنيا، وأدنى من أي مشروع مماثل على مستوى العالم والجوار، وخفض التداعيات الاقتصادية للجائحة بحماية القطاع المصرفي الذي تضمن الحكومة ودائعه منذ 13 عاماً. يعيبه، تعريفات مادته الأولى للمشروعات، وهي تعريفات كمية وليست نوعية، فالتعريف من أجل تصنيف حجم المشروعات يشمل حجم العمالة من دون تمييزها فيما إذا كانت عمالة مواطنة، والتعريف يشمل العائد كرقم من دون تمييز لأهمية السلعة أو الخدمة التي يقدمها.

139,4 مليار دولار مكاسب العملات الرقمية

خيّم اللون الأخضر على منصات تداول العملات الرقمية المشفرة، وعادت عملة «بيتكوين» للتألق مجددا بعدما تجاوزت مستوى 55 ألف دولار.

وخلال الساعات الماضية، ووفق منصة «كوين ماركت كاب»، قفزت القيمة السوقية المجمعة للعملات الرقمية بنسبة 8,7٪ رابحة نحو 139,4 مليار دولار، وذلك بعدما ارتفعت قيمتها الإجمالية من مستوى 1593 مليار دولار في تعاملات الجمعة إلى نحو 1732,4 مليار دولار في تعاملات أمس السبت.

وبالنسبة لعملة «بيتكوين» فقد سجلت خسائر خلال الأسبوع الأخير بنسبة 6,6٪، لكن خلال الساعات الماضية ارتفعت بنسبة 7,6٪ رابحة نحو 3927 دولارا، وذلك بعدما ارتفع سعرها من مستوى 51117 دولارا، إلى نحو 55044 دولارا في تعاملات أمس. بينما قفزت قيمتها السوقية الإجمالية بنسبة 7,4٪ رابحة نحو 70,8 مليار دولار وذلك بعدما ارتفعت من مستوى 956,2 مليار دولار إلى نحو 1027 مليار دولار.

وفي المركز الثاني بين أكبر 5 عملات رقمية حلت عملة «إيثريوم» التي نزلت خلال الأسبوع الأخير بنسبة 7,85٪، بينما سجلت مكاسب خلال الساعات الماضية بنسبة 6,13٪ رابحة نحو 98 دولارا وذلك بعدما ارتفع سعرها من مستوى 1597 دولارا إلى نحو 1695 دولارا في تعاملات أمس. كما قفزت قيمتها السوقية الإجمالية بنسبة 6,3٪ رابحة نحو 11,6 مليار دولار بعدما ارتفعت من مستوى 183,6 مليار دولار في تعاملات الجمعة إلى نحو 195,2 مليار دولار في تعاملات أمس.

في المركز الثالث بين أكبر 5 عملات رقمية جاءت عملة «تيزر» التي استقر سعرها في تعاملات أمس عند مستوى 1 دولار. بينما نزلت قيمتها السوقية الإجمالية بنسبة 0,2٪ خاسرة نحو 0,1 مليار دولار بعدما تراجعت من مستوى 40,3 مليار دولار إلى نحو 40,2 مليار دولار. وسجلت عملة «بينانس كوين» التي حلت بالمركز الرابع بين أكبر العملات الرقمية المشفرة، خسائر نسبتها 5,5٪ خلال الأسبوع الأخير، لكنها خلال الساعات الماضية سجلت ارتفاعا بنسبة 11,3٪ رابحة نحو 26 دولارا بعدما ارتفع سعرها من مستوى 231 دولارا إلى نحو 257 دولارا. كما ارتفعت قيمتها السوقية الإجمالية بنسبة 10,6٪ رابحة نحو 3,8 مليار دولار بعدما ارتفعت من مستوى 35,7 مليار دولار إلى نحو 39,5 مليار دولار.